هل كثرة الواقعين في الاستغاثات من الأمة يعد إجماعًا على ذلك؟!

يستدلُّ المبتدعة بكثرةِ الواقعين في الاستغاثات من الأمة، وجعلهم هذا إجماعًا منها، والأمة لا تجتمع على ضلالة[1].

الرد:

أولًا: الحقُّ في اتباع جماعة الحق والهدى، ولئن قلَّ بهم زمان أو مكان، فالنجاة في اتباع طريقهم ولو قلَّ السالكون، كما دلَّ عليه حديثُ حذيفة رضي الله عنه، وفيه: ((قلتُ: فما تأمُرُني إن أدرَكَني ذلك؟ قال: تَلْزَم جماعةَ المسلمين وإمامَهم، قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟ قال: فاعتزِل تلك الفِرَقَ كلَّها ولو أن تعضَّ بأصلِ شجرةٍ، حتى يدركك الموتُ وأنت على ذلك))[2].

ثانيًا: ليس معيار الحق هو الكثرة أو القلة، بل مردُّ ذلك إلى الآيات البينات، والحجج الظاهرات، ولقد أخبر اللهُ تعالى عن كثرة الناس الكاثرة التي أعرضت عن الإيمان والتوحيد؛ قال تعالى: {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ} [يوسف: ١٠٣]، وقال تعالى: {وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [الأنعام: ١١٦]، فالكثرة حين تفقدُ معنى الحق فلا يعبأ بها ولا يلتفت إليها.

ثالثًا: قال الفضيل بن عياض – رحمه الله –: (الزم طرقَ الهدى، ولا يضرُّكَ قلةُ السالكين، وإياك وطرق الضلالةِ، ولا تغترَّ بكثرةِ الهالكين)[3].

---

(١) الدرر السنية، ص(٣١)، الصواعق الإلهية، سليمان بن عبد الوهاب، ص(٣٢)، شواهد الحق، النبهاني، ص(١٦٠-١٧١)، وانظر: صيانة الإنسان، السهسواني، ص(٣٠٣)، الصراع بين الإسلام والوثنية، القصيمي، (٤٩٥/٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦٠٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، (١٨٤٧).

(٣) نقلًا عن صيانة الإنسان، السهسواني، ص(٣٠٨)، وقد أشار إليه ابن القيم في المدارج، (٥/٢)، دون تعيين نسبة.